

بغداد فشلت في انتشال قطاع الكهرباء بعد إنفاق 80 مليار دولار

الفجوة الواسعة بين المصاريف والإيرادات تكشف تمدد الفساد



خطوط متشابكة كاشتبك الأوضاع

مقارنة مع التخصيصات السنوية والمصاريف المخبئة في وزارة التخطيط بفارق مقداره نحو 6 مليارات دولار. ولم تتكف الأضرار المعنوية بهذا القطاع بالسرقة المباشرة أو عبر المشاريع الوهمية، بل امتد ضررها إلى درجة إغراق العراق في ديون حتى العام 2048.

وقالت اللجنة إن "وزارة الكهرباء لجأت في تنفيذ بعض مشاريعها إلى القروض الخارجية من البنك الدولي، جاكاب الياباني، السعودي، الألماني، وسيمينز، والتي تراوحت فترة سدادها بين 2017 و2048 حيث أن ذلك يشكل عبئا كبيرا على الخزينة العامة في السنوات القادمة، فضلا عن الفوائد المترتبة على تلك القروض".



أمجد العقباني

استيراد الغاز من إيران لإنتاج الكهرباء يكلفنا ملياري دولار

وأوصت اللجنة بـ"العمل على استكمال المشاريع المتوقفة والمتلكئة والتي لم تعمل بطاقتها التصميمية قبل وبعد عام 2003، والتي في حال إنجازها بالإسكان الحصول على طاقة لا تقل عن 14.000 ميغاوات"، مشيرة إلى أن "تلك المشاريع بحاجة إلى مبالغ مالية محدودة مقارنة بالمبالغ العالية التي يتطلبها إبرام عقود جديدة، فضلا عن الاختصار في الوقت والجهد".

وبالرغم من تعاقب العديد من الوزراء على هذا الملف، إلا أنه بقي عقدة تشغل بال العراقيين وتؤرقهم، لاسيما خلال فصل الصيف الذي تبلغ خلاله درجات الحرارة معدلات قياسية، تناهز 50 درجة مئوية.

وعندما تسلم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مهامه، تعهد بأن يكون إصلاح الكهرباء من أولوياته، لكن الوضع لم يختلف كثيرا.

وبعد تنسيق مع الحكومة، شكل رئيس البرلمان محمد الطلوسي لجنة نيابية تخصصية لتحديد الإشكاليات الرئيسية التي تمنع إنهاء ملف الكهرباء. وقالت اللجنة في تقريرها الأول، الذي انتهت من إعداده منتصف الأسبوع، إن "حجم الإنفاق الفعلي الكلي في وزارة الكهرباء منذ عام 2005 وإلى غاية عام 2019، هو أكثر بقليل من 80 مليار دولار".

وعلى مراقبين على هذا الإعلان بأن الرقم الخيالي المذكور يمكن أن يبني بلدا كاملا، وليس مجرد قطاع فيه. ويعادل هذا الرقم موازنتي كل من الأردن ولبنان مجتمعين، لمدة ثلاثة أعوام.

وكشفت لجنة التحقيق عن عدم مطابقة المبالغ المتبقية لعدد من المشاريع المتعاقد عليها من خلال طرح الأموال المصروفة من أصل مجموع مبلغ القروض بفارق مقداره أكثر من 1.1 مليار دولار، ما يعني أن هذه الأموال سُرقَت مباشرة.

ووجدت اللجنة اختلافا بين التخصيصات السنوية لوزارة الكهرباء والمصرفيات الفعلية المخبئة في سجلاتها

الذي تفتقر إليه البلاد أساسا، مجرد أن الشركات المنفذة قدمت عمليات كبيرة. وشكلت سلسلة المحطات الغازية التي أنشئت في عهد المالكي صداعا ما يزال مستمرا، بسبب الحاجة إلى استيراد الغاز لها.

عدم مطابقة مخصصات مشاريع قطاع الكهرباء لحجم القروض يكشف عن فساد المسؤولين

لكن تحديد المستفيد من هذه المفارقة سيكشف أسرارها، إذ يدفع العراق الملايين من الدولارات سنويا، منذ أعوام، لإيران كي تزوده بالغاز الذي تحتاجه هذه المحطات.

وعلى غرار ذلك جرى التعامل مع قطاع الكهرباء، الذي وجدت فيه الأحزاب بقرة حلوبا قادرة على ملء خزائنها بالملايين.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية لعضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية، أمجد العقباني، قوله إن "استيراد الغاز من إيران يكلف العراق نحو ملياري دولار سنويا لتشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية".

وأضاف أن "ثمة سوء إدارة يكمن في مسألة استثمار الغاز في العراق رغم امتلاك العراق للغاز الطبيعي الذي تصل نقاوته إلى 97 في المئة في حقل عكاظ والمنصورية".

كلف فساد أحزاب الإسلام السياسي العراق دمار قطاع الكهرباء نتيجة السرقة الموصوفة، حيث عمد مسؤولون إلى إباحة استيراد الغاز من إيران لتوليد الطاقة دون أية عوائد ما قوّض الأداء، حيث تكشف الأرقام عن فجوة كبيرة بين مصاريف القطاع وخدماته وإيراداته الأمر الذي أغرق بغداد في الظلام الدامس وأدى إلى اهتراء البنية التحتية الكهربائية.

بغداد - كشف تحقيق برلماني في العراق عن حقائق صادمة بشأن حجم الأموال التي صرفت على قطاع الكهرباء الحكومي، من دون تحقيق أي تقدم على مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، ما يسلب الأضواء على الأثر الرهيب لفساد أحزاب الإسلام السياسي وسعيها المستمر نحو ابتلاع الدولة وجميع ثرواتها.

وتكشف التحقيق الذي أعدته لجنة برئاسة نائب رئيس البرلمان العراقي حسن الكعبي، أن الحكومات المتعاقبة بين 2005 و2019 صرفت على قطاع الكهرباء 80 مليار دولار، من دون أن تلامس ولو من بعيد الحاجة الاستهلاكية للبلاد.

وتعرض قطاع الكهرباء الحكومي إلى أضرار بالغة خلال حرب إخراج العراق من الكويت العام 1991، حيث دمر طيران الولايات المتحدة وحلفاؤها محطات التوليد الكبرى وشبكات النقل الرئيسية ومراكز التوزيع الفرعية، مغرقا البلاد في ظلام تام دام شهور.

لكن نظام الرئيس الراحل صدام حسين تمكن من إعادة التيار الكهربائي إلى أجزاء واسعة من البلاد في وقت قياسي، باستخدام معدات مستعملة، أو أخرى جديدة جرى تعديلها لتناسب الحاجة الملحة.

وبالرغم من أن حصة المحافظات كانت أقل من حصة بغداد خلال الأعوام الأخيرة من عمر النظام، إلا أن الكهرباء كانت موجودة في كل مكان، ولو بشكل متقطع.

وحدث الانهيار الأكبر في هذا القطاع بعد العام 2003، إذ جرت سرقة معظم الأموال المخصصة له.

وبينما ازداد عدد السكان وارتفع الطلب على الطاقة، سجلت محطات التوليد وشبكات النقل تراجعاً في قدراتها بشكل رهيب، أولا بسبب حاجتها إلى صيانة مستمرة لم تكن متوفرة، وثانيا بسبب الحاجة إلى تخفيف العبء عن الشبكة الوطنية من خلال تعزيزها بمحطات جديدة.

ومن أبرز المفارقات إقدام العراق في عهد نوري المالكي بين 2006 و2014 على بناء محطات لتوليد الطاقة تعمل بالغاز،

رفع الدعم عن المحروقات يضرب الطبقات المشتة في لبنان

مخاوف من ارتفاع أسعار مازوت التدفئة خلال الشتاء

يهدد سير الحكومة اللبنانية نحو حجب الدعم عن المحروقات بالمزيد من تأزم أوضاع الطبقات الهشة، حيث يتزامن ذلك مع أزمة اقتصادية تضرب كافة القطاعات ما يعمق الاحتقان الاجتماعي في ظل محاولات ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه وهشاشة الأوضاع نتيجة انفلات التوازنات المالية.

بيروت - ينذر تلميح الحكومة اللبنانية برفع الدعم عن المحروقات تحت وطأة الأزمة الاقتصادية لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه وإيقاف زيف الخزنة العامة، بنشأة عاصف وغازب في بلد لا يزال يتجرع مرارة الالم والمواجه نتيجة انهيار الاقتصاد وتساكن احتياطات النقد الأجنبي الضرورية للاستيراد.

والإثنين، عقد رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، اجتماعا ضم وزراء وحاكم مصرف البنك المركزي لبنان رياض سلامة، بحث رفع الدعم عن السلع الأساسية.

ويتداول على نطاق واسع اتجاه الحكومة لرفع الدعم عن المحروقات، ومن بينها مادة المازوت، التي يستخدمها الآلاف من اللبنانيين في تدفئة المنازل خلال أشهر البرد والصيف.

وأشار النائب عن الحزب الاشتراكي هادي أبو الحسن، إلى "ضرورة أن يتم ترشيح دعم المحروقات، لضمان وصوله إلى مستحقيه وعدم استنزاف خزينة الدولة لصالح الشركات والمهريين".

واقترح أبو الحسن، أن "يتم منح بطاقات تموينية أو قسائم شرائية لحدودي الدخل تمكنهم من شراء السلع والمحروقات بسعر مدعم، إلى جانب استثناء أصحاب المولدات وسيارات النقل العمومي والمواطنين الذين يستخدمون المازوت في التدفئة".

فيما دعا ممثل الشركات الموزعة للمحروقات في لبنان فادي أبوشقرا، إلى عدم رفع الدعم الحكومي عن المحروقات، نظرا لتدني معدل الأجور وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

وأضاف أبوشقرا، "الحمد الأديني للأجور يبلغ 675 ألف ليرة (حوالي 445 دولارا) لا يمكن تسعير عبوة المازوت بأكثر من 16 ألف ليرة (حوالي 11 دولارا). هذا ينذر بكارثة اجتماعية وإنسانية في لبنان".

من جانبه قال الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة، إن "احتياطي المصرف المركزي القابل للاستخدام يبلغ نحو 850 مليون دولار وهو يكفي بالكاد حتى نهاية ديسمبر الجاري".

وتابع عجاقة، "توقف المصرف المركزي عن تأمين الدولار على سعر الصرف الرسمي للمستهلكين، يعني تحريم سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي".

ومنذ تسعينات القرن الماضي، ربطت الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي بمعدل 1507 ليرات مقابل الدولار، لكنها فقدت نحو 70 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر 2019، ما أدخل البلد في أسوأ أزمة اقتصادية يشهدها منذ عقود.

وعيش لبنان أسوأ أزماته منذ الحرب الأهلية بين 1975 و1990، مع تكالب الأزمات السياسية والاقتصادية، خلال العام الأخير، كما أن تسارع الأحداث يشير إلى مرحلة تراجع جديدة في مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي.

وخلال الأشهر الماضية، تتابعت اللكسات على اقتصاد لبنان بدءاً من الاضطرابات السياسية، وفشل سداد الديون الأجنبية، وانتهاء العملة وارتفاعات قياسية للتضخم، إلى فشل الاتفاق على قرض من صندوق النقد الدولي، بجانب تداعيات فيروس كورونا التي زادت الأوضاع سوءا.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع عبرت رابطة المودعين في بيان، عن رفضها لرفع الدعم والمساسق بأموال المودعين، قائلة إن "المنظومة المالية السياسية الحاكمة تريد وضعنا أمام خيارين إما رفع الدعم وما يخلفه من جوع وحاجة ونقص دواء، وإما الدعم مما تبقى من احتياطات أموال المودعين".



لادرع للاجئين من برد الشتاء

تمويل أوروبي لدعم الخدمات الصحية في اليمن

في الغذاء، تفاقم بتأثير من القيود التي فرضت نتيجة جائحة كورونا. وأشارت إلى أن "برنامج الأغذية العالمي يحتاج إلى مئتي مليون دولار شهريا، بشكل عاجل للحفاظ على تقديم المساعدة الإنسانية في اليمن"، محذرة من عواقب إنسانية خطيرة في حال عدم الحصول على التمويل المطلوب.

وتزداد حياة اليمنيين صعوبة في ظل التقلص المستمر للخدمات العمومية من رعاية صحية وصرف صحي وكهرباء، فضلا عن صعوبة الحصول على الغذاء والمياه الصالحة للشرب، بسبب النقص الحاد في التمويل الضروري لمواجهة أكبر أزمة إنسانية في العالم.

وقالت الأمم المتحدة مؤخرا إن 12 من 38 برنامجا إنسانيا رئيسيا توقفت أو قلصت أعمالها، بينما يواجه 20 برنامجا الإغلاق أو تقليص الأعمال.

وتتفاوت معاناة اليمنيين جزئيا من تلك الظروف، حيث توجد فئات أكثر عرضة من غيرها لتحمل وطأتها، وعلى رأسها فئة النازحين الذين اضطروا إلى ترك مناطقهم بحثا عن الأمان من الحرب والجوائح الطبيعية.

لها على الأوضاع الإنسانية في اليمن في يوليو الماضي، إلى التحذير من التدهور السريع للأوضاع.

وقال برنامج الأغذية العالمي التابع للمنظمة "إن الوضع الإنساني باليمن يتدهور بشكل خطير ما قد يدفع بالسكان نحو الجوع".

14 مليون يورو قيمة المساهمة في منظمة اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان

وتذكر في تغريدات عبر موقعه في تويتر بأن "المساعدات الغذائية الطارئة تعتبر بمثابة شريان حياة للملايين من السكان في اليمن".

وجاء ذلك بعد أن حذر البرنامج من مجاعة جديدة وشيكة تهدد حوالي عشرين مليون يمني.

وقالت المتحدثة باسم البرنامج إليزابيث بيرز "إن هناك عشرة ملايين من سكان اليمن يواجهون نقصا حادا

المشروع الذي يركز أساسا على تقديم الرعاية الصحية للأم وخدمات الولادة نأمل أن يفتح للأجيال القادمة في اليمن العيش في بلد يسوده السلام وتوفر فيه خدمات صحية ملائمة".

وأضاف جروندبرج "سنركز على دعم القطاع الصحي الحيوي الذي تضرر بشدة جراء النزاع وتعرض للمزيد من الإنهاك بفعل تفشي مرض كورونا".

وتشير التقديرات الإجمالية إلى أن نصف المرافق الصحية اليمنية عاملة تقريبا في الوقت الحالي وباتت هذه المرافق نفسها تعاني نقصا حادا في الأدوية والمعدات والموظفين.

ويتشهد اليمن نزاعا دمويا منذ ست سنوات بين القوات الحكومية والحوثيين، والنقى النزاع بظلاله على كافة مناحي الحياة.

وكانت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا قد اتهمت في وقت سابق جماعة الحوثي المتصاعدة بمصادرة إمدادات طبية أرسلتها الحكومة ذاتها لمكاتب الصحة بالمحافظات الخاضعة لسيطرة الجماعة لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

وعادت الأمم المتحدة في أحدث تعليق

عدن، (اليمن) - أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن عن تقديم تمويل بقيمة 14 مليون يورو لدعم خدمات الرعاية الصحية في اليمن في ظل صعوبات كبيرة يعيشها القطاع الصحي بفعل كورونا وشح التمويل.

وأوضح بيان للبعثة، أن المساهمة المقدمة من الاتحاد الأوروبي لمنظمة اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ستسهم في مواصلة تقديم خدمات الرعاية الصحية الحيوية المنقذة للحياة للامهات وخدمات الولادة من الفئات الأكثر ضعفا في اليمن بالتزامن مع تفشي فيروس كوفيد - 19.

وأضاف البيان "سيساعد التمويل البالغ قيمته 14 مليون يورو كلا من اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان على توفير خدمات صحية ذات جودة لتمام والطفل في 25 مستشفى، إضافة إلى إعداد 300 قابلة من أجل تقديم خدمات مجتمعية في مجال صحة الأم وخدمات الولادة وخدمات تنظيم الأسرة في عموم البلاد على مدار فترة تمتد لثلاث سنوات". وقال هانس جروندبرج سفير الاتحاد الأوروبي في اليمن، إن هذا